

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة راعي المؤتمر وزير التجارة والصناعة السيد هشام سليمان العتيبي

السيدات والسادة:

الحضور الكريم:

السلام عليكم.

يسعدني هذا اليوم أن أرحب بكم جميعاً في مستهل افتتاح فعاليات المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين، تحت شعار «الاقتصاد الكويتي في القرن الحادي والعشرين: الفرص والتحديات»، ويشرفني أن أنقل إليكم تحيات وأخلص تمنيات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء — حفظه الله — الذي تفضل وشمل برعايته الكريمة هذا المؤتمر.

كما أشكر لكم مشاركتكم الكريمة في مداوالات فعاليات هذا المؤتمر متمنياً لكل الجهود المخلصة كل التوفيق في تحديد الأهداف والتطلعات المنشودة.

الإخوة والأخوات الأفاضل:

يعقد المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين في ظل تطورات عالمية مثيرة الاهتمام والجدل. ودون ريب فإن التحولات الفكرية والمؤسسية الجارية في العالم وفي نطاق العمل الاقتصادي تؤكد أهمية هذا المؤتمر، والمواضيع والمخاور التي سيتطرق لها الباحثون والمعقبون، ومتابعات السادة المشاركين في هذا المؤتمر.

إن فرص وتحديات الاقتصاد الكويتي في القرن الحادي والعشرين، لا بد وأن تكون كبيرة وأساسية، حيث لا يعقل أن نتوقع أن تستمر أوضاعنا على ما هي عليه. ولابد أن

نتعامل مع واقعنا الاقتصادي من خلال رؤية تنموية جديدة وخلاقة تعتمد على تطوير هيكلنا الاقتصادي وبما يتوافق ويتلاءم مع تحديات العصر وإمكانيات البلاد الفعلية . وكما تعلمون فإن السنوات العشر الأخيرة جعلتنا نواجه معضلات اقتصادية عديدة . ومن المؤكد أن كارثة الاحتلال العراقي الغاشم قد خلقت للبلاد أوضاعاً اقتصادية صعبة وجعلتنا نتحمل تبعات والتزامات كبرى استهلكت جزءاً مهماً من احتياطياتنا المالية والتي كان يمكن أن توظف بشكل رشيد من أجل تأمين مستقبل أجيالنا القادمة ، كما أنها أدت إلى تداعيات في النظام الاقتصادي الإقليمي وأثرت على اقتصاديات المنطقة بشكل كبير . يضاف إلى ذلك أن تداعيات انخفاض أسعار النفط قد أثرت في قدرات الخزينة العامة ومن ثم دور الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية .

لذلك فإن هذه الحقائق وعناصر التطور الاقتصادية الأخرى قد فرضت فكراً اقتصادياً جديداً يؤكد أهمية التحول الاقتصادي وإعادة الهيكلة ، وتأكيد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي . وما يهنا هنا هو تأكيد أن السنوات القادمة من بداية القرن المقبل لابد وأن تشهد تحولات هيكلية أساسية في اقتصاديات البلاد لنتمكن من أن نستمر في تحقيق معيشة كريمة لشعبنا . ولا شك أن ذلك يتطلب العمل وبأسرع ما يمكن لإجراء المراجعات الشاملة لدور المؤسسات كافة سواء أكانت عامة أم خاصة . فمثلاً ، هل يمكن أن نستمر في إبقاء دور الدولة في تقديم الخدمات وامتلاك المرافق العامة وتوفير الكفاءة المناسبة لتقديم تلك الخدمات ؟ ثم هل يمكن اعتبار المؤسسات الاقتصادية المملوكة من القطاع الخاص ، سواء أكانت مصارف أو شركات استثمار أو شركات صناعية أو خدماتية مناسبة من حيث الحجم والتمويل والأداء ؟ هل هناك ضرورة لعمليات دمج واقتناء ونقل ملكية في إطار مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق أفضل ، وتعزيز لدور كل منشأة في الناتج المحلي الإجمالي ؟ . كذلك هل يمكن أن نستمر في الاعتماد على العمالة الوافدة لتشغيل مختلف الأنشطة الاقتصادية ؟ وفي الوقت ذاته تكديس قوى العمل الوطنية في سوق العمل ؟ وهل نحن مستعدون لاستيعاب مخرجات التعليم في مختلف المستويات ؟ وكيف نكيّف هذه المخرجات لتتوافق مع متطلبات سوق العمل الذي يعتمد على نشاط القطاع الخاص ؟

هذه التساؤلات قد يصعب الرد عليها بعجالة ، وتمثل تحديات أمام الإدارة الاقتصادية في البلاد ، وتتطلب استراتيجية مناسبة ومعقولة وقابلة للتنفيذ . أين إذن فرص القرن القادم ؟ لابد وأن تكون هناك فرص متاحة للجميع في هذا العالم المتجه نحو الاندماج الكامل . وعلينا أن نستفيد من كوننا دولة نفطية لديها احتياطيات مهمة ، وفي الوقت ذاته علينا تطوير هذا

الاقتصاد النفطي والاستفادة منه في تعزيز قدرتنا على خلق فرص استثمارية في مختلف القطاعات ، سواء أكانت نفطية أم غير ذلك . ومن المؤكد أننا يجب أن ننسق جهودنا مع مختلف الدوائر الإقليمية والعربية والدولية . ولابد أن نواكب التغيرات في أساليب التعامل التجاري والاستثماري في كل مكان في العالم . وعلينا كذلك أن نجتهد للتكيف مع هذه المتغيرات ، وفي الوقت نفسه الاستفادة من هذا قدر الإمكان .

ومن جانب آخر — كما تعلمون — فإن التطورات التقنية التي حدثت خلال السنوات والعقود الماضية قد فرضت تحولات يومية في الاقتصاد العالمي وفي بنية الاقتصادات الوطنية في العديد من البلدان . لذلك علينا أن نكون قادرين على استيعاب هذه المتغيرات والتحكم فيها بما فيها من تغيرات اجتماعية واقتصادية ، وإلا سنكون خارج سباق الزمن . إن هذا التطور يفرض تحديات ، وفي الوقت ذاته يوفر لنا فرصاً لتعزيز قدراتنا الاقتصادية . إن ما هو مطروح على هذا المؤتمر يمثل فرصة للنقاش والحوار والدراسة للوصول إلى قناعات نستطيع أن نستفيد منها نحن صانعي القرارات الاقتصادية . ونأمل أن نستمتع بحوارات علمية بناءة ومفيدة تعزز رؤيتنا خلال استشراف مسيرة اقتصادنا الوطني خلال القرن القادم .

ولا يسعني في ختام كلمتي هذه إلا أن أتوجه بالشكر لكل الجهود المخلصة المشاركة والمساهمة والمنظمة في فعاليات هذا المؤتمر الاقتصادي ، داعياً الله العلي القدير أن يوفقنا إلى ما فيه خدمة كويتنا الحبيبة وأن يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد والتوجيهات الرشيدة لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظهما الله .

أشكر لكم حسن استماعكم ، وأتمنى لمؤتمركم التوفيق والنجاح . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

